2-التكامل الدولي ومفاهيم ذات صلة:

أ_**التنظيم الدولي**(the international organization) : يختلف التكامل الدولي عن مفهوم التنظيم الدولي ، فبينما يعمل التنظيم الدولي على إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول ، فان التكامل الدولي يضع مثل هذه المؤسسات وبخاصة أجهزة اتخاذ القرارات – فوق الدولة القومية. و بالتالي يصبح من حقها اتخاذ قرارات إلزامية يتوجب على الدول الأطراف الإذعان لها.

ب_التحالف: هو ظاهرة قديمة وحتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات.

يعرفه محمد بدوي " بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى تبدو أنها مُهدِدة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء."

ج_**الكتلـــة(bloc)**: الكتلة هي عصبة إيديولوجية عسكرية دائمة تعمل في أوقات السلم والحرب على السواء وتتزعمها دولة قطبية عملاقة.

د_**الشراكـــة(artonaria)**:صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية ومن ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي فلا هي مجرد منطقة للتجارة الحرة أو للاتحاد الجمركي أو سوقا مشتركة أو ما شابه ذلك من أشكال ومستويات التكامل التجاري والاقتصادي التي تتضمنها الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاته العملية المتعارف عليها كما تعتبر الشراكة وسيلة حديثة من أجهزة النظام الدولي والدول يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والتبادل التجاري والثقافي والعلمي وإعطاء قروض مالية والقيام بالاستثمارات في شتى المجالات.

ه_**التعـــاون:(cooperation)**:هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة

والتعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل الصراع و المنافسة ويعبر عن ذلك مصطلح «تعاون الخصوم» والتعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك أو وحدة الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من أجل استمرار الحياة.

3- صور التكامل الدولي:

أ_التكامل الإقتصادي: ويكون ذلك بإقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأعضاء ، وبتوحيد التشريعات الضريبية والجمركية وحذف كافة العوائق التي تحول دون تدفق السلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

ب_التكامل الإجتماعي: المقصود به عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي.

ويمكن معرفة درجة التكامل الاجتماعي بين الدول طبقا لمعيارين هما:

1) التبادل الاتصالي بين الشعوب المتجهة نحو التكامل ، كالتبادل البريدي والتليفوني والتجاري وهو تبادل لا دخل للحكومات فيه بصفة مباشرة.
2) التكامل الاجتماعي على مستوى النخب الحاكمة ، ويشمل الاتصالات الاجتماعية بين النخب السياسية والاقتصادية في الدول المتجهة نحو التكامل.

ج_التكامل السياسي : ويعني إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة ، والتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية ، ولكنه يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات ، ومن هنا فان التكامل السياسي يشمل التكامل في مجالات ثلاث وهي المؤسسات والسياسات والاتجاهات السياسية:

1) التكامل السياسي المؤسسي : يعني وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية فوق قومية وذات سلطة إلزامية . ويمكن التعرف على قوة المؤسسات السياسية للعملية التكاملية من حجم الميزانية للمؤسسات التكاملية و جهازها البيروقراطي، فكلما زادت ميزانية وموظفي تلك المؤسسات كان ذلك دليلا على قوتها.
2) التكامل في مجال رسم السياسات: يقصد به القطاعات التي يتم التنسيق بشأنها. ويمكن قياس ذلك بتحديد الأنشطة والقطاعات المتعلقة برسم السياسات التي يمكن أن تشملها العملية التكاملية كالعلاقات الخارجية والأمن العام ، وحقوق الملكية والحقوق المدنية.
3) التكامل في الاتجاهات السياسية : ويقصد به إلى أي حد تتوافق الاتجاهات والقيم السياسية للجماهير والنخب الحاكمة في الدول المتجهة نحو التكامل. فكلما توافقت تلك الاتجاهات كان ذلك ضمانا لثبات ونجاح التكامل الدولي.

د_التكامل الأمني: يفترض أن الدول الأطراف تتفق في ترتيبات أمنية جماعية بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة ، على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك ، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

4-المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل الدولي:

1) التماثل الاجتماعي: (social assimilation) والمقصود بذلك هو ضرورة توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل ، وقد يحدث اختلاف حول الدرجة المناسبة من التماثل الاجتماعي التي يتعين توفيرها كشرط مسبق للتكامل، لكن هناك اتفاق حول الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب توفرها لأي عملية تكاملية لتقوم وتستمر. ومن أبرزها ما يلي:

أ_نزعات التسامح الثقافي المتبادلة: أي غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي التي يمكن أن تعطل عملية التفاعل المشترك بين أطراف هذه العملية.

ب_الاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية.

ج_وجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية.

2) التشارك في القيم: (value sharing) :هذه المشارك في القيم وبخاصة بين النخب هامة للغاية ، إذ تفرز قوة الدفع في عملية التكامل (قيم إيديولوجية ليبرالية أو شيوعية، قيم اقتصادية: اشتراكية أو سوق حرة ، قيم سياسية : الديمقراطية أو الشمولية ، شكل النظام السياسي ، التهديدات العدائية).

3) المنافع المتبادلة:(mutuel benefits) إن توقع المنافع على أساس متبادل هو أيضا من الاشتراطات المسبقة اللازمة لتحقيق التكامل الدولي ، فهي توفر الحافز على التنازل على بعض صلاحيات السيادة القومية ، وبدون هذا التوقع ستتردد الدول تماما في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها

4) علاقات تاريخية ودية: يجب أن يكون السجل التاريخي للعلاقة بين أطراف عمليات التكامل في اتجاه سيطرة الطابع السلمي للتعامل المشترك. إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية بفعل مؤثرات تاريخية غير طبيعية في جو العلاقة المتبادلة ، حتى وإن طرأ عليها بعض التحسن النسبي فيما بعد.

5) المؤثرات الخارجية: (external influences) ويقصد بها المؤثرات التي تخدم كعوامل تحفيز للأطراف التي تحس بها وتتأثر بضمنياتها على الدخول في عمليات التكامل،وقد تأخذ المؤثرات الخارجية صورة تهديدات أمنية أو اقتصادية أو بيئية...إلخ .

5-المزايا التي يحققها التكامل الدولي:

1) التكامل يعمل على إيجاد منافذ وإمكانات جديدة للاعتماد الدولي المتبادل، مما يساعد على تأكيد فكرة المصالح المشتركة أو المنفعة المتبادلة، ويؤدي في النهاية إلى إزالة الكثير من أسباب الصراع الدولي.
2) تهيئة أقوى السبل لدعم استقرار العلاقات الدولية، وتطوير وسائل التعامل السلمي بين الحكومات المختلفة، مما يخلق وسائل جديدة للتأثير المتبادل بعيد عن معاني القوة والصراع والإكراه والتهديد.
3) يساعد على هدم بعض المدركات التقليدية أو تغييرها، وتذويب الحواجز الاجتماعية والثقافية والتخفيف من حدة المشاعر العدائية المتبادلة بسبب التحيز أو التعصب أو التحامل.
4) قد يتمخض التكامل عن ظهور أطراف فاعلة جديدة مستقلة أو شبه مستقلة في النظام الدولي، مما يعزز قدرة هذا الأخير على انجاز أهدافه في خدمة السلم الدولي.

1-المبادئ التي يقوم عليها التكامل:

اهتمت الاتفاقات التكاملية الحديثة بتحديد المبادئ التي تراعيها الدول المشتركة في جهودها التكامليةّ

1-احترام سيادة الدول وضمان سلامة أراضيها.
2-الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ، والعمل على شيوع السلام والأمن والاستقرار.
3-فض النزاعات سلميا بما في ذلك التي تعوق مسار التكامل ، والتي قد تترتب على بعض أجزائه.
4-ضمان المساواة والعدالة في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.

5-تكثيف التعاون وتقوية التضامن والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء ، وتعزيز الاعتماد الجماعي على النفس والمساعدات المتبادلة. ويشمل أيضا تعزيز الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة.

6-تنسيق السياسات ومراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمدها دول الإقليم ، حرصا على تبادل المنافع بينها.

7-العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية، وصولا إلى ما يعرف بالمواطنة الإقليمية.

8-احترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

9-احترام القانون الداخلي والقانون الدولي واتخاذ ما يلزم لسيادة القانون ومؤسساته.

10- إشاعة الديمقراطية وتداول السلطة في الدول الأعضاء. وتزايد الاهتمام بهذا المبدأ في الآونة الأخيرة خاصة بعد اتضاح مخاطر النظم الديكتاتورية على شعوبها والشعوب المجاورة وأهمية المشاركة الشعبية.

11- الاندماج التدريجي لاقتصاديات الإقليم في الاقتصاد العالمي ، وهو أمر تزايد الاهتمام به مؤخرا بعد أن تخلت الدول والأقاليم عن قاعدة الانطواء على النفس.(3)